



تعويضات علاجات الفم والأسنان أقل من الإنتظارات ولا تشمل جميع العلاجات المقدمة!

مشكل آخر يتعلق بالحوامل، إذ أن النساء اللواتي تعانين من التهاب اللثة هن معرضات لخطر الولادة المبكرة، ويمكن أن تلدن أطفالا يعانون من انخفاض الوزن عند الولادة. كما أن الذاعيات تملأ العظام والمفاصل والأوتار، حيث يصاب الأشخاص بالتهاب المفاصل، والام الرقية. أما المصابون بداء السكري، فإن صحة الأسنان هي مهمة لهم مثل صحة الجلد أو القدمين، وجدير بالذكر أن عدا من الأمراض من قبيل اضطرابات الأنف والأذن والحنجرة تكون أو تتفاقم بسبب مرض الفم والأسنان.

■ الوضع الكارثية لصحة الفم والأسنان عند المغاربة التي أشرتم إليها ما هو مرها؟
+ إن ثقافة المواطن المغربي، على العموم، لا تهتم بأمراض الفم والأسنان إلا عند ظهور الام حادة، ولا يشجع على ذلك أيضا، تكلفة العلاج وعدم تعميم التغطية الصحية في هذا القطاع، ومشاكل تصفية الملفات في مؤسسات تدبير التامين الصحي الإيجاري وشركات التامين، التي تعد من بين نقاط الضعف الواضحة التي تؤدي إلى إهمال شبه تام يمكن أن يقضي إلى الوفاة، سيما عند المصابين بأمراض مزمنة.

■ كيف هو متوسط الإنفاق على صحة الفم والأسنان؟
■ نلاحظ في الواقع، أن متوسط الإنفاق السنوي على صحة الفم والأسنان للشخص الواحد في المغرب لا يتجاوز 16.47 درهم في المناطق

ما بين 35 و44 سنة، علما أن 30 في المئة من المغاربة المتزاوجة أعمارهم ما بين 65 و74 سنة، فقدوا أسنانهم الطبيعية بشكل كامل، أخذوا بعين الاعتبار أن أمراض الفم تصيب ما بين 60 و90 في المئة، وهذا يظهر عدد من المواطنين المغاربة قلبي الإهتمام بعناية الفم والأسنان، والذين قد يعتبرونها وقاية غير ضرورية ومكلفة، لما هي أبرز أمراض الفم والأسنان وتضاعفاتها؟

■ إن عدم الإهتمام بنظافة الفم والأسنان، يمكن أن يؤدي إلى أمراض مثل تسوس الأسنان، والتهاب اللثة، ويمكن لهذه الأمراض أن يكون لها آثار على الصحة العامة، فعلى مستوى القلب والأوعية الدموية، وفي حالة تسوس لم يتم علاجه، تمر البكتيريا عن طريق لب الأسنان إلى عظم الفك مما يتسبب في انتفاخ الخد، وإذا لم تتم معالجته، يمكن للبكتيريا أن تصيب مجرى الدم مما يؤدي إلى تسهم الجسم.

وعلى مستوى التغذية، فإن فقدان الأسنان يسبب مشكلة في مضغ بعض الأطعمة حتى مع وجود رمامة مناسبة للأسنان، وهو ما يضطر معه في كثير من الأحيان تغيير هؤلاء الأشخاص لنظامهم الغذائي، فيجبرون على استهلاك كميات أقل من الفواكه والخضروات واللحوم ... مما يتسبب في نقص التغذية. هذه المشاكل تزيد من خطر الإصابة بمرض السكري، السرطان، ارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والأوعية الدموية.



■ هل المغاربة يعتنون بصحة الفم والأسنان؟
■ لدينا دراسة تؤكد أن وضعية صحة أسنان المغاربة هي كارثية، وتبين عن مفارقة غريبة، إذ بالرغم من أن عملا كبيرا تقوم به كل من وزارة الصحة والهيئة وجمعيات أطباء الأسنان، في مجال التحسيس والتوعية، فإننا لا نلمس ثمار ذلك على أرض الميدان، بل يمكن أن أقول باننا تراجعا في هذا المستوى، فالمعطيات المتوفرة، حسب آخر إحصاء لسنة 2012، تشير إلى أن 81.8 % من المغاربة تظهر لديهم علامات التسوس في سن 12 سنة، و 86.7% في سن الخامسة عشرة، في حين ترتفع النسبة إلى 91.8% بالنسبة للبالغين

بوصد، إليه هو تطبيق قانون مدونة الأدوية والصيدلة، والذي يؤكد على أن مواد التخدير الخاصة بطب الأسنان هي أدوية يجب أن تطبق عليها نصوص مدونة الصيدلة، ولم يستثن هذا القانون طبيب الأسنان، وقد اشترطنا وضع "فقر طلبيات" يمنح فقط لأطباء الأسنان المرخص لهم من طرف هيئة أطباء الأسنان الوطنية، على اعتبار أن المخدر ليس بدواء عاد سيستخدمه المريض بشكل مباشر، بل يتم استعماله من طرف طبيب الأسنان، وأؤكد في هذا السياق أن عدا من صناع الأسنان أغلقوا محلاتهم، لأنه لم يعد سهلا الحصول على "البنج"، رغم أننا نقف على كميات موجودة بالسوق السوداء مضرها الأساسي قنات التهريب.

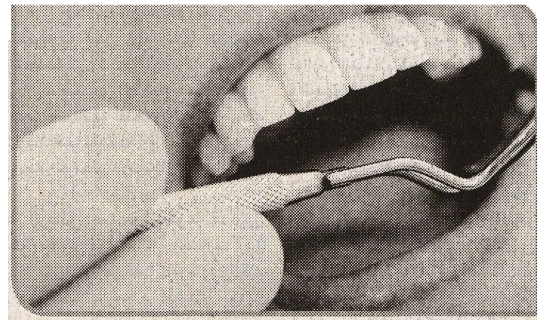
■ تطلق هيئة أطباء الأسنان الوطنية نداء وطنيا، سواء للمواطنين لإثارة انتباههم إلى ضرورة العناية بصحة الفم والأسنان، من خلال إدراجها في تدريب أولوياتهم الصحية، أو للسلطات العمومية من أجل اعتماد التغطية الصحية الشاملة لعلاجات الفم والأسنان خاصة الوقائية منها، تعامل أساسي لتحسين المؤشرات الصحية لمواطنينا، وكذا مراقبة ومنع المزاولة غير المشروعة لحفاظا على الأمن الصحي.

(*) رئيس المجلس الوطني لهيئة أطباء الأسنان الوطنية

■ بموجب القانون 07.05 المتعلق بهيئة أطباء الأسنان الوطنية، من حق الهيئة كطرف مدني أن تتابع أي ممارسة غير شرعية، غير أنه ليست لدينا الإمكانيات المادية والبشرية الكافية لمتابعة الجميع، لذا نطالب من وزارة الداخلية، التي أجرت دراسة إحصائية تفيد أن عدد صانعي الأسنان الذين يرادون بصفة غير شرعية بالمغرب يبلغ عددهم 3300 صانع، غلق محلاتهم ومتابعتهم قضائيا، كما نتعنى من القضاء أن يأخذ بعين الاعتبار هذه التجاوزات وأن يكون صارما من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

وتجدر الإشارة إلى أن البرلمان هو يتداول حاليا مشروع قانون رقم 25.14 المتعلق بمزاولة مهنة محضري ومناولي المنتجات الصحية، الهادف إلى تنظيم وتاطير وحماية الممارسة القانونية لمهنة مناوولي ومستعملي المنتجات الصحية، ومن بينها مهنة صانع رمامات الأسنان في المغرب هذه الفئة التي تمنح لها رخص تسمح لمهنتيها فقط بفتح مختبرات للاستجابة للحاجيات التي يطلبها طبيب الأسنان ويحدها بشكل دقيق، ولا يحق لهم العمل في أقواه الراغبين في الاستفادة من الخدمات الطبية لأن ذلك من اختصاص طبيب الأسنان وحده.

مشكل آخر يتعلق بتسويق مواد التخدير التي كانت أيضا توفرقنا، على اعتبار أنها كانت تباع من طرف مروجي المستلزمات الطبية، والبل الذي



تدريبنا من 6 دراهم إلى 12.50 درهم، بالنسبة لرمامات الأسنان، و من 6 دراهم إلى 17.5 درهم لعلاجات الأسنان مطابقة مع التعريفات الوطنية المرجعية، على أن التعريفات الوطنية المرجعية لتعويضات تكاليف علاج الأسنان هي تبقى مع تلك ضعيفة، والإجراءات الإدارية مرهقة للمستفيدين، ولهذه الأسباب فإن هيئة أطباء الأسنان الوطنية تدعو لمراجعة التعريفات الوطنية المرجعية وتنفيذ دفع الثالث المؤدى مع صناديق التدبير لتسهيل اللوج إلى العلاج.

■ أين وصلت خطواتكم لتحسين مهنة طب

الحضرية، بالنظر إلى أن نسبة 6.2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي الوطني هي مخصصة للصحة. إن الأموال العامة المخصصة لكل فرد في مجال الصحة هي أقل بكثير من المتوسط بالنسبة للبلدان مماثلة للمغرب «180 دولار مقابل 230 دولار في المتوسط». وعقب إصدار هيئة أطباء الأسنان الوطنية، تم خلال سنة 2015، تعميم سلة العلاجات إلى جميع المستفيدين من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كما قام الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي برفع قيمة تعويضات تكاليف علاج الأسنان، وهكذا، ارتفع سعر «د»